

THE CHINESE ECONOMY: BETWEEN ECONOMIC PARTNERSHIP AND US OPPOSITION

Hussein Sherif NEAM ¹

Dr, Northern Technical University, Iraq

Abstract

Over the past four decades, China was Able to Carry out Comprehensive Reforms in the Political, Economic and Cultural Fields that were Characterized by Gradualness and Adaptation to the Circumstances and Capabilities of the Country and its Own needs. It was Able to Build a Hybrid Economic Model Between the Planning Principles Emanating from its Communist Beliefs and the Market Principles Emanating from its Future Aspirations. This was its First Step in the Process of Economic Reform, which Reflected its Position on the Map of Global Political and Economic Relations, and a Number of Developing Countries Expressed their Hope that China Would Transfer its Economic Experience to their Societies, Especially Since China is Interested in Promoting its Goods and Services Regardless of the Regime and its Affiliations. This Made it a More Attractive Option for Many Developing Countries and Authoritarian Regimes that do not want to Interfere in their Internal Affairs and at the Same Time favor obtaining the highest foreign investments. On the other hand, this success posed a threat to the economic interests of many capitalist countries, especially the United States The United States, which caused tension and turmoil in international trade relations, so the regime change that My neighbor, imposed by the rise of China while achieving its benefits, has created regional and international conflicts.

Key words: China, International Trade Relations, Trade Wars.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.29>

¹  c.l.a.division@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-0422-7643>

الاقتصاد الصيني: بين الشراكة الاقتصادية والمعارضة الأمريكية

حسين شريف نعيم

د، الجامعة التقنية الشمالية، العراق

الملخص

تمكنت الصين على مدى العقود الأربعة الماضية ان تقوم بنهضة إصلاح في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي اتسمت بالتدرج والتكيف مع ظروف وإمكانات البلد واحتياجاتها الخاصة، واستطاعت بناء أنموذج اقتصادي هجين بين مبادئ التخطيط المنبثقة من معتقداتها الشيوعية ومبادئ السوق المنبثقة من تطلعاتها المستقبلية، وكانت تلك أولى خطواتها في سير عملية الإصلاح الاقتصادي والتي انعكست على مكانته على مستوى خارطة العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية، وأعربت عدد من البلدان النامية املاها في ان تنقل الصين تجربتها الاقتصادية إلى مجتمعاتها خاصةً وان الصين تهتم بترويج بضائعها وخدماتها بغض النظر عن النظام الحكم وانتماءاته السياسية وهو ما جعلها خياراً أكثر جاذبية بالنسبة للعديد من البلدان النامية والانظمة السلطوية التي لا ترغب التدخل في شؤونها الداخلية وتحبذ في ذات الوقت الحصول على اعلى الاستثمارات الخارجية، بالمقابل شكل هذا النجاح تهديداً للمصالح الاقتصادية لعديد من البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما أثار توتراً واضطراباً في العلاقات التجارية الدولية بين البلدين لذا فأن تغيير النظام التجاري الذي فرضه صعود الصين في الوقت الذي يحقق فوائده فإنه خلق صراعات أقليمية ودولية.

الكلمات المفتاحية: الصين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الشراكات والحروب التجارية.

المقدمة

شهدت الصين في بداية قرن العشرين اضطرابات واحداث سياسية واجتماعية أفرزت منها مجتمعاً يعاني من الفقر واقتصاداً بالكاد يشكل رقماً هامشياً على الساحة الإقليمية فضلاً عن الساحة الدولية، وليس بعيد عن انظار الصينيون شهدت بلدان أقليمية عدة تجارب تنموية ناجحة تملك من الموارد البشرية والطبيعية أقل مما يمتلكوه، حينها يقن الصينيون بحضارتهم وتاريخهم وثقافتهم وقواهم البشرية بضرورة اتخاذ قرار استراتيجي بالنسبة لمستقبل اقتصادهم، إلا ان ما كان مفقوداً هو غياب القيادة التي تمتلك رؤية في التخطيط الاستراتيجي والإدارة التنموية القادرة على بلوغ طموحات وتطلعات المجتمع، وعلى الرغم من قيام (ماو) بثورة عام 1948 مثلت بداية تلمس طريق التنمية إلا ان وصول (دنج شياو بينغ) إلى سدة الحكم والذي احدث قفزة نوعية بنهجه الاقتصادي المستند إلى فلسفة "الإصلاح والانفتاح" (Reform and Opening) وحقق تغييراً مدروساً على أسس علمية في التنمية والنمو الاقتصاديين، ففي بلد تم بناؤه على أسس العقيدة الماركسية شرع (بينغ) إلى تحديث الإيدولوجية الاشتراكية المؤمنة بها الصين من خلال حقنها بالحدثة الغربية وبناء

نظام اقتصادي يطلق عليه بـ"الاقتصاد السوق الاشتراكي" إذ يصفه بعض المتخصصين بأنه اقتصاد اشتراكي الغاية رأسمالي الوسيلة، وعلى الرغم من بقاء المنظومة السياسية ضمن الفكر الاشتراكي، وبشهادة المجتمع دولي حققت الصين معجزة في التنمية الاقتصادية استطاعت من خلالها الانتقال إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد ان كانت تصنف ضمن البلدان النامية اقتصادياً والمراجع ثقافياً، وتمكنت من ان ترتقي إلى مصاف البلدان الصناعية الكبرى واجتاحت منتجاتها وخدماتها الاسواق العالمية بكافة قاراته معتمده بذلك على كفاءة الموارد البشرية وانخفاض اجورها فضلاً عن تراجع قيمة العملة الصينية تجاه العملات الرئيسية الأمر الذي يمنحها ميزة تنافسية على الاقتصادات الصناعية الكبرى وبشكل يصعب معه مجاراة هذا الانخفاض من قبل اغلب الشركاء التجاريين، وان هناك إجماعاً لدى الغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ان الصين تمثل أكبر تحدياً لها من الجانب الاقتصادي وان مدى التفاهم بين الأطراف الثلاثة يمكن ان تحدد طبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من مستجدات واقع العلاقات الاقتصادية الدولية والشركات التجارية التي نشأت بين الصين والعالم الخارجي نتيجة لمحاكاة عملية التقليد الصناعي والتقدم التكنولوجي والتي على ضوءها تمكنت الصين من الولوج إلى ساحة القارات العالمية.

مشكلة البحث: ان السياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الصين بعد عام 1978 انعكست أثارها وبشكل ايجابي على عملية التنمية والنمو الاقتصاديين واسرعت في تعزيز شراكاتها التجارية الخارجية، واستفادت البلدان النامية من تلك الشركات إذ تمتلك الصين القدرة التكنولوجية والمنافسة السعرية من خلال المساعدة في بناء وتطوير البنية التحتية بالمقابل شكل هذا الاقتصاد بسعره المخفض تهديداً للمصالح الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك التكنولوجيا إلا انها لا تمتلك الميزة السعرية، واعتبار هذا الصعود تهديداً لنظام العولمة الرأسمالي، هذا التشابك والغموض في تلك العلاقات شكل معالم مشكلة هذا البحث.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تسليط الضوء على العوامل التي منحت الصين هذه المكانة المتميزة في المنظومة الاقتصادية العالمية والتي على ضوءها استندت إلى تأسيس شركات وعلاقات خارجية مكنتها من تحقيق اندماج مع العالم الخارجي، فضلاً عن التحديات التي تواجهها في مواجهة سياسات البلدان المعارضة.

فرضية البحث: استند هذا البحث إلى فرضية مفادها أن بروز الصين كقوة اقتصادية شكل تغير في منظومة التجارة الدولية، مما أدى إلى تغير في نمط التعامل مع بلد يمثل أكبر مستهلك ومنتج في العالم.

منهجية البحث: لبلوغ هدف البحث واثبات فرضيتها تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استعراض النمو الاقتصادي الصيني وتأثيرها في العلاقات التجارية الدولية.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية الصينية

منذ بدأ سياسة الإصلاح والانفتاح التي قادها (ينغ) عام 1978 ركزت الصين على حشد الموارد البشرية والمالية في كسب المعرفة واجتذاب التكنولوجيا، فضلاً عن السياسات الانفتاح التجاري لاسيما في سياساتها المتعلقة في تحفيز الصادرات، وعلى الرغم من ان هناك العديد من البلدان تمتلك من الموارد ما تمتلكه الصين إلا انها لم تحقق ما حققته الأخيرة، وهو ما شكل مصدر جدل والهام حول سياسات التنمية التي اتبعتها الحكومة الصينية، وتتمثل أهم المقومات الرئيسية لانطلاق النهضة الاقتصادية الصينية من التي:

أولاً: سوق العمل الصيني

شهدت الجغرافية البشرية في الصين تحولاً ديموغرافياً متماشياً مع نموها الاقتصادي فخلال المرحلة الأولى شهدت الصين زيادة في معدل الولادات والوفيات متزامناً مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة وحالة التدهور الصحي داخل المجتمع الصيني آنذاك من جهة أخرى، إلا ان هذه ظاهرة سرعان ما شهدت انخفاضاً خلال المرحلة الثانية والتي استمر فيها معدل الولادات بالارتفاع والذي شكل ضغطاً على النمو الاقتصادي الصيني بسبب ارتفاع نسبة إعالة الأطفال في الجانب التعليمي والصحي إذ شكلت هذه الفئة حوالي (19.4%) من إجمالي عدد السكان في الصين خلال عام 2010، اما المرحلة الثالثة فشهدت الصين انخفاض في الولادات والوفيات معاً، هذه المرحلة قادت إلى ارتفاع نسبة العاملين في سن العمل الأمر الذي دفع العمال إلى البحث عن فرص عمل خارج القطاع الزراعي وتحديدًا في مشروعات حرفية صغيرة قادت إلى دفع عجلة الصناعة المحلية، وبالتالي قادت هذه التحولات بالمجمل إلى الاهتمام برأس المال البشري ومسألة التعليم، وبالتالي أسهم ارتفاع التعداد السكاني من جهة وتطور نظام التعليم وإلزاميته من جهة أخرى في تزويد سوق العمل بهذه الوفرة من العمالة ذات الكفاءة (فينغ، 2018). ومع ذلك لم يكن هذا التحول الديمغرافي العنصر الوحيد في تكوين هذه الوفرة إذ ان هناك عنصران آخران لا تقل أهمية عن الأول وهما خصخصة الصناعة كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي التي انهجتها الصين بعد عام 1978، والثاني الارتفاع السريع في التحضر السكاني وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة والقبول بأجور زهيدة، تلك التغيرات ساعدت في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المصاحب مع ارتفاع نسبة الادخار والاستثمار (W. Raphael Lam, 2015). ومن هنا جاءت المفارقة بين الصين وبلدان أخرى كالهند والبرازيل وباكستان، من حيث كون الأولى تمتلك ايدي عاملة مدربة ومؤهلة إلى استخدام تقنيات متقدمة، مقرونة بارتفاع في الانتاجية الحدية للعامل (Low Wages for High-Quality Work)، فضلاً عن ساعات العمل الطويلة التي يقضيها العامل، هذا الأمر مثل ميزة للاقتصاد الصيني ساعده على تخفيض تكلفة منتجاته ورفع قدرته التنافسية على حساب شركائه التجاريين.

ثانياً: سياسة سعر الصرف

شكل سعر الصرف المحطة الثانية من محطات الإصلاح الاقتصادي الصيني فخلال عام 1980 اجتاحت البلاد موجة من التضخم قدر معدله بـ (18%) مما أثار سخطاً واحتجاجات شعبية قادها معارضون للحزب الشيوعي الحاكم، ولكسر طوق تلك الضغوط أدرك الحزب ان ديمومة بقائه في سدة الحكم تتوقف على إقامة نظام اقتصادي تستطيع من خلالها الصين ان تبوء مكانة ريادية على المستوى العالمي كقوة مصدرة، وكانت سياسة تثبيت سعر الصرف من أهم الوسائل لبلوغ

تلك الغاية (ريكاردرز، 2015). كان سعر الصرف قبل تلك المدة مبالغاً في تقديره إذ بلغ نحو (1.5) يوان/دولار، وللسير على سكة الإصلاح عمدت الصين إلى إجراء تخفيضات متتالية وبشكل تدريجي في قيمة (Yuan) ففي عام 1986 حُفِضت قيمة (Yuan) إلى (2.8) للدولار، وفي عام 1994 تم إجراء تخفيض ثاني عند (8.6) للدولار، وهو معدل ارتفع تدريجياً إلى (8.28) عام 1997 ظل سعر الصرف هذا مستقراً لغاية عام 2004 سواء من حيث القيمة الاسمية مقابل الدولار أو من حيث القيمة الفعلية الحقيقية. في عام 2005 أعلن البنك المركزي الصيني الابتعاد عن نظام سعر الصرف الثابت، والانتقال إلى نظام سعر الصرف العائم المُدار "Managed Floating"، وعلى الرغم من اتخاذ خطوات منتظمة نحو عملة أكثر مرونة إلا أنه لم يظهر على سعر الصرف خصائص النظام العائم في التعاملات الفعلية (De Facto)، إذ بقي سعر الصرف حبيس للسياسات التدخلية من قبل السلطات النقدية، وأوضح صندوق النقد الدولي خلال تقريره السنوي (Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions) بشأن ترتيبات نظام الصرف بأنه على الرغم من زيادة مرونة سعر صرف (Yuan) إلى حد ما بعد عام 2005 إلا أن حركته بقيت ضمن نطاق (+/- 2%)، لذا ظل التصنيف الرسمي ضمن ترتيبات الربط الثابتة التقليدية عند سعر الصرف قدر بنحو (6.83) أمام الدولار، وخلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 ونتيجة للاختلال النظام النقدي والمالي العالميين تمت إدارة سعر الصرف Yuan، وتمت إعادة التصنيف ضمن الترتيبات المستقرة خلال المدة (2008-2010)، بعد ذلك استأنفت التقلبات في سعر Yuan وعاد التصنيف إلى ترتيبات الربط الزاحف في عام 2014 (Sonali, 2019)، اقترنت تلك السياسات بتشديد الرقابة على سعر الصرف من خلال وضع قيود لعملية تحويل العملات وذلك منعاً للتقلبات في قيمة العملة المحلية والرغبة في الحفاظ عليها مستقرة بغية استمرار الميزة التنافسية والفوائض التجارية فعندما تفرض الصين سعر صرف Yuan عند (6.80) للدولار الواحد بدلاً من سعر صرف (3.40) فهي بذلك كأنها تدعم قيمة منتجاتها التصديرية بنسبة (50%) وهو امر اثار حفيظة العديد من البلدان الصناعية لذا وجهت العديد من البلدان اتهام الصين بالتلاعب في قيمة عملتها والتدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال الاحتياطات الأجنبية الهائلة التي تمتلكها والجدول (1) يوضح حجم تراجع قيمة Yuan الصيني أمام بعض العملات الرئيسية.

الجدول (1): سعر صرف عملات بلدان مختارة أمام (Yuan) الصين

السنة	1985	1990	1995	2010	2015	2020
Hong Kong SAR (HKD)-China						
البلد						
United States (1.00 US)	2.92	4.78	8.35	6.85	6.22	6.90
France (1.00 EUR)	2.84	4.69	5.08	6.29	6.30	7.20
Italy (1.00 EUR)	7.90	12.58	9.19	10.29	8.60	9.25
Japan (1.00 JPY)	0.03	0.05	0.08	0.08	0.06	0.07
United Kingdom (1.00 GBP)	9.99	13.83	12.20	12.01	11.84	10.45

Source: UNCTAD.

أطلقت الصين بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 مبادرة لتعزيز تدويل (Yuan) العابر الحدود وذلك انسجاماً مع تطلعاتها للتحرر من الهيمنة الدولارية واثارها الارتدادية في عملية التجارة الدولية وتعزيز حالة الاندماج والتشابك مع الاقتصادي العالمي (فينج، 2018). وأعربت الصين عن تلك التطلعات عبر (تشو شياو تشوان) محافظ البنك المركزي الصيني من خلال مقال نشر له تحت عنوان (تأملات في إصلاح النظام النقدي الدولي) وذلك عام 2009، إذ كانت هذه المقالة دعوة بشكل مباشر إلى إيجاد نظام مالي بديل لعملة الدولار يكون فوق القومية (دريفل، 2010)، ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي وجمعية الاتصالات المالية العالمية (SWIFT) والذين أوضحوا أن حجم استخدام (Yuan) كعملة لتسويات المدفوعات قدر بنحو (8.66%) من إجمالي المدفوعات الخارجية خلال عام 2013 بعد أن كان يقدر بنحو (1.89%) خلال عام 2012. وبذلك احتل (Yuan) المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي من حيث استخدامه في التبادلات والتسويات المالية الخارجية والخامسة من حيث تكوين الاحتياطيات الأجنبية وبنسبة (2.6%) وذلك خلال عام الربع الأخير لعام 2021. ويعد عام 2015 عاماً هاماً في قضية تدويل (Yuan) إذ تم إنشاء نظام دفع لتصفية وتسوية المدفوعات الداخلية والخارجية بين البنوك العابر للحدود (CIPS) إذ يضم هذا النظام أكثر من (1200) مؤسسة مصرفية ومالية من (103) بلد حول العالم، ليتم في ذات العام إعلان صندوق النقد الدولي بإدراج (Yuan) في سلة حقوق السحب الخاصة (SDR)، لتتحول العملة الصينية من عملة لتسوية المدفوعات التجارية إلى عملة احتياطية دولية تستخدم في قضايا الاستثمار والتمويل الدولي.

عززت الحرب الروسية - الأوكرانية من استخدام (Yuan) الصيني، إذ تشترك كل من الصين أكبر مستهلك نפט وروسيا أكبر منتج للنفط خارج منظمة أوبك في قضية التخلص من الهيمنة الدولارية، وذلك من خلال الاتفاق باستخدام (Yuan) في عملية التبادل التجاري بين البلدين، فبعد أن بلغت نسبة اعتماد التجارة بين البلدين على Yuan بنحو (3.1%) في عام 2014 أصبحت الآن تشكل (17%)، بالمقابل تتلقى الصين بدورها الدعم السياسي والاقتصادي الروسي من خلال إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة والتقنيات العسكرية الروسية، ويمكن أن يؤدي التعاون الصيني الروسي أيضاً إلى تسريع عملية اندماج مشاريعهما الجيوسياسية الرئيسية كمبادرة طريق الحرير الصينية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الروسي (EEU) (Korolev, 2015). كما أجرت الصين محادثات مع المملكة العربية السعودية والتي تمثل أكبر مصدر للنفط لها في الشرق الأوسط للقبول باستخدام (Yuan) في تسوية المدفوعات النفطية وإن حدث هذا الأمر فإنه قد يشكل نقطة تحول رئيسية في اتجاه Yuan نحو فضاء المالية العالمية، وعلى الرغم من وجود فرص متعددة أمام قضية تدويل Yuan الصيني إلا أنه هناك تحديات سياسية واقتصادية مازالت تواجه هذه القضية.

ثالثاً: السياسة الصناعية

يتميز الاقتصاد الصيني بكونه اقتصاداً صناعياً بامتياز وهذه الهيمنة القطاعية يمكن إرجاعها إلى إدراك القادة الصينيين بأن التصنيع يمكن أن يشكل قاطرة للنمو الاقتصادي للبلد، فعند تولى (دنغ شياو بينغ) سدة الحكم في نهاية عام 1978 ورث اقتصاد صناعي يعاني بفضل عقود من التخطيط المركزي الماوي من مشاكل متعددة أهمها أنه كان قطاعاً يعتمد بشكل مفرط على الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال في حين كان إنتاج السلع الاستهلاكية تشكل نسبة ضئيلة، وهو ما يتعارض مع مبادئ الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج التي تتمتع بها الصين كبلد فقير يعاني من ندرة في عنصر رأس المال ووفرة في عنصر العمل ذات الكلف المنخفضة لذلك كان من المنطقي أن يتم إعادة هيكلة الاقتصاد نحو الصناعات الخفيفة كثيف العمل، الأمر الثاني أن ما يقارب ثلاثة أرباع الناتج الصناعي مملوكاً للقطاع الحكومي والتي كان لديها القليل من الحوافز

لتحسين كفاءتها الانتاجية، لذا ففي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وخلال الانفتاح والتحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي اخذت نمط وأليات السياسة الصناعية تلقي بثقلها على عقول القادة الصينيين الذين ادركوا ان التصنيع أمر حتمي لضمان التنمية المستقلة والمستدامة للبلد كما ادركوا ان توفر ايدي عاملة منخفضة الكلف واستقطاب رؤوس الاموال الأجنبية لن تكون كافية لبلوغ تنمية مستدامة ما لم تكون مقرونة بتحول شامل للهيكل الصناعي الموروث، لذا كان هناك توجهن بارزين لدى القادة الصينيين الأول البرنامج الذي اعتمده (دنج شياو بينغ) وهو برنامج الإصلاح والانفتاح والذي أدرك ان الإصلاح الاقتصادي المحلي سيكون صعباً للغاية ما لم يكن مقروناً بانفتاح أكبر على التجارة والاستثمارات الخارجية، وشكلت المناطق الصناعية الخاصة احدى عناصر جذب تلك الاستثمارات في محاولة منها لأن تكون تلك المناطق محركاً لعجلة الاقتصاد الصيني ونافذة للاندماج مع الاقتصاد العالمي، ففي عام 1980 تم إنشاء أول تلك المناطق في أربع مدن ساحلية صينية (شنجن ، زوهاى، شانتو، كسمين). والتوجه الثاني هو التركيز الشديد على تطوير البنية التحتية وخاصة الموانئ والطرق ومحطات الطاقة وشبكات الاتصالات، مما سهل عمل المصنعين وكانت النتيجة أنه بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان لدى الصين مزيج فريد وربما غير قابل للتكرار من تكاليف العمالة المنخفضة في البلدان النامية والبنية التحتية المتطورة في البلاد الغنية (Kroeber، 2016). بالتالي أقدمت الحكومة على تعبئة وتطوير القدرات الصناعية بهدف نقل الاقتصاد بشكل حاسم من مرحلة التجميع إلى مرحلة ابتكار نظام صناعي محلي ذات قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر، إذ ازدادت الصادرات التكنولوجية من نحو (20%) عام 2001 إلى نحو (27%) عام 2020 من إجمالي الصادرات السلعية.

رابعاً: السياسة التجارية الخارجية

اظهرت القيادة الصينية منذ عام 1978 التزامها بسياسة الانفتاح الخارجي وضمان نهج جديد يضمن اندماجها مع الهيكل والنظام الاقتصادي العالمي، فبعد ان كانت في ستينات وسبعينات القرن الماضي واحدة من أكثر الاقتصادات المغلقة، ادركت ان تلك السياسة الانغلاقية لن تخدم مصالحها التنموية، لذا رأى العديد من المراقبين أن إحدى أهم الاسباب الرئيسة للانضمام للصين إلى منظمة التجارة العالمية هو لإكمال مسيرة الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي، ومنذ الانضمام إلى المنظمة زادت نسبة الصادرات الصينية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نحو (18%) خلال عام 2020، وفيما يتعلق بنسبة الاستيرادات الصينية هي الأخرى ازدادت لذ بلغت نحو (16%) عام 2020، اثار العديد من الباحثين المتخصصين عدة تحفظات حول هذه النسب من خلال طرح تساؤلات حول ما هو حجم الموارد المحلية الداخلة في منتجات الصادرات الصينية؟ من المؤكد أن بعض المنتجات التي تحمل عبارة "صنع في الصين" يتم تجميعها في الصين من أجزاء مستوردة من اقتصادات آسيوية وغربية ومثالاً على ذلك (Apple iPhone) إذ يتم تجميعه في الصين وتأتي مدخلات هذا الجهاز من كوريا الجنوبية بنسبة (43%) والولايات المتحدة بنسبة (12%) وتايوان (11%) وألمانيا (9%) وبقية المدخلات تأتي من بلدان متفرقة (22%) وتمثل المدخلات المستخدمة بالفعل من الصين عبر التجميع النهائي للجهاز (3.5%) فقط من قيمة الصادرات، ان الأرقام الخاصة بحصة الصين من الصادرات العالمية المقتبسة سابقاً تميل إلى المبالغة في دورها كقوة تجارية ففي عام 2009 عندما كانت الصين تمثل (9.4%) من إجمالي الصادرات العالمية كانت حصتها من الصادرات المقدره (8.3%) فقط ومع ذلك حتى عندما يؤخذ ذلك في الاعتبار تبقى حصة الصين من الصادرات العالمية مرتفعة وبشكل ملحوظ منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وأصبحت مركزاً رئيسياً للإنتاج الصناعي العالمي (Jenkins, 2019). وفي هذا السياق يتضح تأثير وتأثر الصين على مستوى النشاط التجاري

العالمي بشكل عام واقتصادات الشركاء التجاريين بشكل خاص عبر التأثيرات الارتدادية للأسعار سيما أسعار الطاقة وفي هذا الصدد يشير (يو جياو) الموظف في شركة النفط (Sinopec) الصينية إلى ان هناك عدة اسباب ممكن ان تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مثل الهجمات الارهابية والحروب وغيرها إلا انها في حقيقة الأمر لا تشكل سوى (50%) من التغييرات التي تحدث في أسعار النفط، بينما يشكل التعطش الصيني إلى النفط وحده مسؤول عن (50%) من التغييرات في أسعار النفط العالمية (هيرن، 2011). وكذا الحال بالنسبة إلى أسعار المعادن الأخرى، ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (IMF) شكل الطلب الصيني حوالي (40%) من إجمالي الطلب العالمي على المعادن في نهاية عام 2014، ومما لا شك فيه فإن الانفتاح التجاري الخارجي في الوقت الذي كسر فيه عزلة الصين فإنه في الوقت نفسه أدى أيضاً إلى جعل الصين تعتمد عليها بشكل مفرط.

مما تقدم يتضح ان القدرة التنافسية للصادرات الصينية استندت في **المقام الأول** إلى انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال انخفاض مستوى الأجور ونمو الإنتاجية السريع نتيجة لارتفاع مستويات الاستثمار ونقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارة الايدي العاملة الصينية، بينما شكل سعر الصرف (Yuan) المقوم بأقل من قيمته الحقيقية **العامل الثاني**، ويمثل التحدي القادم للصين في التحول من أنموذج النمو الذي يعتمد بشكل أساسي على تعبئة الموارد إلى أنموذج يعتمد بشكل أساسي على كفاءة استخدام الموارد، إذ عمدت الصين على مدى العقود الثلاثة الماضية في تثبيت الأصول اللازمة لبناء اقتصاد حديث وتمثل مهمتها خلال هذه المرحلة في تعظيم العائد على تلك الأصول وتعد مبادرة "صنع في الصين 2025" التي تم الإعلان عنها في عام 2015، احدى الخطط الطموحة التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية في الصناعات التكنولوجية وتعزيز الابتكارات المحلية وتقليل اعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

المطلب الثاني: الصين شريكاً ام منافساً

شهدت بداية القرن الحادي العشرين تغييرات على مستوى النظام الاقتصادي العالمي من خلال بروز الصين كقوى اقتصادية عظمى استطاعت ان تغير ملاحه التجارة العالمية من الغرب إلى الشرق، وأصبح هذا صعود موضوع اهتمام عالمي متزايد نظراً لأهميته بالنسبة للنظام الدولي، وفي خضم هذا الصعود عملت الصين على تأسيس شركات وعلاقات دولية على اساس عدم الانحياز والتصادم مع القوى العالمية وعلى ضوء هذا المبدأ وقعت الصين على العديد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وجهدت في الانضمام مع المؤسسات والمنظمات الدولية وعقدت شركات ثنائية مع البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

أولاً: العلاقات التجارية الصينية - الأمريكية

عند استعراض العلاقات الصينية - الأمريكية خلال الالفية الجديدة نجدها تختلف عن حقبة سبعينات وثمانينات القرن الماضي التي كانت فيها أميركا تخوض حرباً ضد فيتنام والاتحاد السوفيتي، إذ شهدت تلك العلاقات التحول من موقف الشريك الاستراتيجي المحتمل إلى الخصم الاستراتيجي المؤكد، وتعد العلاقة بين البلدين من أكثر القضايا تعقيداً وتأثيراً في المجتمع الدولي، والسؤال الأهم هو هل تشكل الصين تحدياً اقتصادياً أيديولوجياً مشابهاً للتحدي الذي طرحه الاتحاد السوفيتي سابقاً ام لا؟ بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنه على الرغم من اختلاف الإيدلوجية الماركسية اللينينية عن الإيدلوجية الماركسية الماوية من حيث مصدر الخطر إلا ان الاثنین يشكلان تهديداً لأمنها القومي، ففي عام 2017 قامت الولايات المتحدة بتحديث استراتيجيتها للأمن القومي إذ أدخلت تعديلين ملحوظين الأول تصنيف الصين

والعديد من البلدان غير الليبرالية كمنافسين استراتيجيين والثاني الاعتراف بالمنافسة الاقتصادية باعتبارها مركزاً لتنافس القوى العظمى، ومنذ ذلك الحين استخدمت واشنطن العقوبات الاقتصادية بشكل متزايد في تعاملاتها التجارية مع الصين (Rosen, 2022). وتجد العوامل السياسية مكانتها في العلاقات التجارية الأمريكية الصينية، فمنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001 أصبحت الصين أكثر إثارة للجدل في طروحات الساسة الأميركيين، إذ أوضح السيناتور الجمهوري (ماركو روبيو) ان انضمام الصين إلى المنظمة "شكل عائق أمام الصناعة الأمريكية واسلبت العديد من العمال وظائفهم واصبحت الصين خصماً استراتيجي على المسرح العالمي"، ففي ولاية اهايو الأمريكية شاهد العمال الأميركيون مصنعهم للحديد والصلب الصينيون يقومون بتفكيكه وشحنه عبر المحيط الهادي لإعادة بنائه في مدينة (شينيانج) في شمال شرق الصين لتصبح بعد ذلك أكبر مدينة لصناع الصلب في العالم (هيرن، التحدي الصيني، 2011). وفي هذا السياق اشار الاقتصادي الأمريكي (ديفيد أوتور) بأن اندماج الصين في الاقتصاد العالمي احدث صدمة سلبية للاقتصاد أمريكي اسماها بـ"صدمة الصين" إذ اوجد ان التبادل التجاري مع الصين خلفه نسبة كبيرة من القوى العاملة في الولايات المتحدة دون وظائف (Kirchner, 2021) ويتداول رجالات القطاع الصناعي الأمريكي ثلاث كلمات هي الأكثر قلقاً بالنسبة لهم (خفض سعر ك بنسبة 30%) وإلى سوف تخسر زبائنك لصالح التنين الصيني، هذه المرونة في السعر ترجع إلى عدة عوامل شرع في تحديدها الاقتصادي الأمريكي (Peter Navarro) في كتابه (The Coming China Wars) إذ يرى ان هناك عوامل قانونية ومنها غير قانونية تمنح المنتجين الصينيين مرونة كبيرة في تخفيض أسعار منتجاتهم واكتساب ميزة تنافسية تمكنهم من الفوز في المنافسات السعرية "غير العادلة" مع منتجات البلدان الأخرى (Navarro, 2007). ومع طرح مبادرة الحزام والطريق من قبل الرئيس الصيني (شي جين بينغ) عام 2013 وقعت الصين اتفاقيات وشركات اقتصادية مع (30) منظمة و(138) بلد تقريباً، ابتداءً من بلدان اسيا الوسطى مروراً بالشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يشكل احتكاكاً وتهديداً أكثر للمصالح الأمريكية الاستراتيجية في تلك المناطق ويثير من مخاوف القيادات الأمريكية ويزيد من الضغط الموجه لها من قبل المجتمع السياسي بضرورة مواجهة هذا التحدي، فبعد مبادرة الرئيس (باراك اوباما) "التوجه نحو اسيا" من خلال عملية إعادة توازن قوى في القارة الصفراء، صعد الرئيس (دونالد ترامب) المواجهة مع الصين من خلال اعتبارها المنافس التجاري المباشر والدخول معها في حرب تجارية ففي عام 2018 نفذت إدارة ترامب سلسلة من السياسات الحمائية من خلال اطلاق ما سمي بـ "تعريفات ترامب" والتي زادت من القيود التجارية والتعريفات، إذ فرضت إدارة الأمريكية رسوم جمركية على استيراد الصلب والألواح الشمسية والغسلات والألمنيوم من شركائها التجاريين، وعلى الرغم من تطبيق الرسوم الجمركية على الاستيرادات وقع على العديد من البلدان إلا ان السلع الصينية كانت على ما يبدو هي السلع المعنية، قبلها بعام وتحديداً في سبتمبر 2017 تدخل الرئيس (دونالد ترامب) في منع الاستحواذ على الشركة الأمريكية (Lattice Semiconductor) من قبل الشركة الصينية (China Venture Capital Fund Corporation) Limited مقابل (1.3) مليار دولار أمريكي بحجة تتعلق بالأمن القومي، وفي مارس من عام 2018 تدخل ايضا لمنع محاولة لشراء الشركة الأمريكية (Qualcomm Incorporated) للشركة الصينية (Broadcom Limited) في مايو 2019 اصدر الرئيس (ترامب) أمراً تنفيذياً يمنح وزارة التجارة الأمريكية صلاحيات لمنع شركة (Huawei) الصينية من بيع منتجاتها في الولايات المتحدة وعدم حصول الشركة على خدمات (Google أو Intel أو Qualcomm أو Microsoft)، تسلط هذه الأمثلة الضوء على ابعاد استراتيجية تتعلق بقضايا الاقتصاد السياسي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ التي تجري بين البلدين، فبموجب الإطار القانوني الحالي في الولايات المتحدة فإن الحكومة قادرة على منع الكيانات الأجنبية من

الاستحواذ على الشركات الأمريكية عندما تشكل الصفقة تهديداً لـ "الأمن القومي"، وتشير الأدلة إلى ان عمليات الاندماج والاستحواذ الصيني للشركات الأمريكية غالباً ما تولد معارضة وان كانت لا تتعارض الصفقة مع القيود القانونية السارية هناك.

حافظت الإدارة الجديدة للرئيس الأمريكي (جو بايدن) على السياسات المتشددة للرئيس السابق (دونالد ترامب) تجاه الصين إلا أنها تعاملت مع هذا الوضع بشكل مختلف من خلال أحياء العديد من الاتفاقيات مع شركائها الاستراتيجيين في المنطقة ومحاولة تبني موقف صريح للتصدي تجاه تطلعات الصين العالمية، ومن هذا قبيل كشف الرئيس الأمريكي (جو بايدن) عن احياء التحالف الرباعي والمسمى بـ (اكواد) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كل من الهند واليابان وأستراليا وذلك بعد نحو اسبوع من اعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن انشاء تحالف ثلاثي يجمعها مع المملكة المتحدة وأستراليا والذي سمية بتحالف (اوكوس)، إضافة إلى ذلك قدم الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مبادرة "Build Back Better World" المعروفة أيضاً باسم B3W "مبادرة إعادة بناء عالم أفضل" كبديل غربي لمبادرة الحزام والطريق الصينية وقد وعد "بايدن" بأن هذه المبادرة ستساعد في تلبية احتياجات البنية التحتية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (Charles Kenny، 2022). وفقاً لبيانات المكتب الإحصاء الأمريكي لعام 2020 تعد الصين حالياً ثالث أكبر سوق تصدير للسلع الأمريكية وأكبر مصدر للسلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، إذ بلغ إجمالي تجارة السلع بين البلدين حوالي (557) مليار دولار وذلك عام 2019. مما يتقدم يتضح ان المصالح التجارية الصينية - الأمريكية تتباين بين التعارض السياسي والتنافس الاقتصادي، ففي مقالة نشرتها مجلة (News Week) الأمريكية التي اوضحت ان الصين تحاول لعب دوراً رئيسياً في النظام الدولي بما يتناسب مع حجمها ومركزها التجاري العالمي وتسعى إلى عقد الشراكات والاتفاقيات مع السياسيين الأمريكيين لذا فأنها لا تشكل خطراً عسكرياً أو اقتصادياً مشابه للخطر الروسي، وفي الوقت الذي يمكن الاتفاق مع هذا الفكر من الناحية العسكرية فإنه لا يمكن غض الطرف عن الاحداث الجارية المتعلقة بالتنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي على الساحة التجارية الدولية، والجدول (2) يوضح حجم العجز التجاري الأمريكي تجاه الصين.

الجدول (2)

حجم التبادل التجاري الصيني - الأمريكي للمدة (2006-2018) مليار دولار

السنة	الصادرات الصينية إلى أمريكا	الصادرات الأمريكية إلى الصين	نسبة الصادرات/الاستيرادات
2006	68,9	37,10	0.93
2008	30,14	99,12	1.10
2010	77,15	78,12	1.23
2012	48,20	44,15	1.32
2014	42,23	19,16	1.44
2016	97,20	50,14	1.44
2017	66,22	45,15	1.46

3.08	51,15	83,47	2018
------	-------	-------	------

Source: International Monetary Fund.

ثانياً: العلاقات التجارية الصينية – الأوروبية

كانت ولا زالت العلاقات الاقتصادية نقطة الارتكاز المحورية في اللقاءات والندوات الصينية الأوروبية خلال السنوات العشر الماضية، فبعد بدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأوروبا في عام 1975 تم توقيع أول اتفاقية تجارية بين الطرفين في أبريل عام 1978 بعدها تم عقد "اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري" خلال عام 1985 والتي كانت تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، إلى جانب ذلك أدى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 وهي خطوة التي حظيت بدعم قوي من قبل الاتحاد الأوروبي وهذا خلاف للموقف الأمريكي إلى زيادة العلاقات التجارية بين المنطقتين بشكل كبير (Serkan tasthan, 2014). وتميل العلاقة بين الطرفين إلى التنافس حين والتعاون حيناً آخر، فعلى الرغم من الاختلاف الجوهري في ايدولوجية الانظمة القيادية فضلاً عن وجود عدد من المواقف المتعارضة سياسياً فإن كل طرف يدرك أهمية الطرف الاخر في قضايا اخرى آفاق التعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة تشكل المحرك الرئيسي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين.

بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي والشركات الفاعلة هناك تبرز عدة تساؤلات في تحديد ملامح علاقاتها مع الصين أهمها، ما هي الفوائد والمخاطر المحتملة لصعود الصين بالنسبة لهم؟ وكيف يجب أن تضع أوروبا نفسها لجني المكاسب مع تجنب المخاطر المتعلقة بقدرات الصين وتطلعاتها؟ وكيف تتأثر علاقات الاتحاد الأوروبي مع القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة والقارة الافريقية بردها على صعود الصين؟. في مقابل هذا هناك ثلاث ركائز تدعم رؤية القيادة الصينية في أهمية التعامل مع بلدان الاتحاد الأوروبي **أولاً** تنظر الصين إلى الاتحاد الأوروبي "كقطب" حيوي في نظام متعدد الأقطاب بعد الولايات المتحدة الأمريكية **ثانياً** ترى الصين في الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً ومالياً فعالاً يعمل على امتصاص الجزء الأكبر من صادرات الصين، **ثالثاً** بعض الأعضاء داخل الاتحاد الأوروبي الذين يعدون أكثر تقبلاً للاتصال التجاري والاقتصادي مع الصين يمكن ان يشكلوا قوة ردع ضد قرارات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين. وفي هذا السياق تحظى الصين بأهمية لدى بلدان الاتحاد الأوروبي إذ يقول (جورج اوزبورن) وزير الخزانة البريطاني السابق "إذا واجهتكم تحديات كبرى في الاقتصاد العالمي ولم تعرفوا السبيل فلدى الصين السبيل لتجاوز تلك التحديات"، وفي خضم الأزمة المالية العالمية عام 2008 اشار (Dominique Strauss) رئيس صندوق النقد الدولي السابق بأن الصين لديها القدرة على مساعدة الاتحاد الأوروبي في اجتياز هذه الأزمة بعد ابداء الصين رغبتها في شراء سندات حكومية لبلدان الاتحاد الأوروبي (جمال، 2020).

تتمتع الصين بفائض في تجارة السلع مع الاتحاد الأوروبي بينما يتمتع الأخير بفائض في الاستثمارات الأجنبية مع الصين، فبعد ان بلغ حجم استثمارات الاتحاد الأوروبي (20) مليار يورو في عام 2004 ارتفعت إلى نحو (130) مليار يورو في عام 2013 وهو ما يدل على الأهمية المتزايدة التي تتمتع بها الصين كوجهة استثمارية للشركات الأوروبية، إلا ان هذه الاستثمارات لم تكن تخلو من صعوبات أهمها القضية التنظيمية التي بموجبها يمكن لشركات لأوروبية الاستثمار في الصين وقضية حماية حقوق الملكية الفكرية (IPRS) التي واجهها المستثمرون الاوروبيون في الصين، فيما يتعلق بالأول لا تزال هناك قيود صارمة على مجموعة القطاعات التي يمكن أن تتم فيها الاستثمارات كما يوجد هناك التزام بإشراك الشركات الصينية في بعض مشاريع التصنيع المشتركة، وفي ما يتعلق بالقضية الثانية غالباً ما تشكو الشركات الأوروبية من أنها تخاطر بفقدان معرفتها الفكرية لصالح الشركات الصينية وبأسعار منخفضة، واللافت للنظر ان الصين والاتحاد الأوروبي قد دخلا

بجولة مفاوضات في مجال الاستثمار امتدت من نوفمبر عام 2013 أثناء زيارة "هرمان فان رومبري" رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك إلى بكين واجتماعه مع رئيس مجلس الدولة الصيني "لي كه تشيانغ" حتى ديسمبر من عام 2020، حينها تم الاعلان عن عقد اتفاقية شاملة للاستثمار لتحل محل (20) اتفاقية ثنائية بين الطرفين في مجال الاستثمار، وهذا يطرح العديد من التساؤلات حول دلالات وعمق الاختلافات بين الطرفين بعد كل هذه المدة من المفاوضات.

على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ظل الشريك التجاري الأول للصين والمنشأ الأول لوارداتها، ونجاح الصين في عام 2020 في ان تصبح الشريك التجاري الأول لأتحاد الأوربي بحجم تبادل تجاري قدر بنحو (585) مليار يورو بعد ان كانت خلف الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019، فأن العلاقات الصينية الأوربية تأثرت بعوامل داخلية وخارجية متعددة منها المشاكل العالقة والتي فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأنها منها الخلافات حول وضع سياسات الدعم والإغراق السلعي وغيرها، من جهة أخرى تأثرت العلاقات الأوربية الصينية بالعلاقات الأمريكية الأوربية إذ يدرك الأخير ان الصين يمكن ان تشكل تهديد لوجودهما الليرالي، ان التشابك القوي بين اقتصادات الاتحاد الأوربي والأسواق الأمريكية يعني أن الحرب التجارية ترسل موجات صادمة تتجاوز التعريفات التي تفرضها واشنطن على بكين، ومنذ أن فرضت واشنطن تلك العقوبات التجارية، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بشكل كبير، إذ ارتفعت صادرات السلع الأمريكية إلى الاتحاد الأوربي في عام 2019 إلى 337 مليار دولار أمريكي من 283.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017 وبالمثل نمت واردات الولايات المتحدة من أوربا إلى 514.88 مليار دولار أمريكي من 434.9 مليار دولار أمريكي. مع ذلك دفعت حرب "ترامب" التجارية مع الصين أوربا نحو اتباع سياسة خارجية واقتصادية أكثر استقلالية. جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوربي يرم صفقته الاستثمارية مع الصين في اوائل يناير 2021، ولم تنتظر المفوضية الأوروبية الرئيس الأمريكي الجديد لأداء اليمين إذ أعلنت أنها اختتمت "جوهرياً" المحادثات مع الصين، وهذا تناقضاً صارخاً مع ما زعمته إدارة "جو بايدن" التي توقعت أن يتشاور كبار مسؤولي الاتحاد الأوربي مع الزعيم الأمريكي الجديد فيما يتعلل بتحديد العلاقات الثلاثية.

ثالثاً: العلاقات الصينية – الشرق الاوسطية

شهدت سياسة الصين تجاه الشرق الاوسط خلال العقدین الأخيرين تحولاً كبيراً إذ لم تكن هذه المنطقة في عهد (ماو) محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية كما هي عليه الان في عهد (بينغ)، وعند مراجعة العلاقات الصينية بالشرق الاوسط يجب أن نبتدأ من مسألة الطاقة فحاجة الصين إلى الوقود الأحفوري يمثل العامل الحاسم في تفاعلها المتزايد مع المنطقة لاسيما مع منطقة الخليج العربي، ففي عام 2015 اصبحت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم وتستورد نصف احتياجاتها من منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك سعى المستثمرون الصينيون في الشرق الأوسط إلى ايجاد منافذ جديدة لأموالهم سيما في البلدان البترولية إذ تشير البيانات إلى ان نحو (28) مليار دولار قيمة الاستثمارات الصينية في المنطقة، كما تعد بكين الشرق الأوسط الآن مفترق طرق جيوسراتيجياً. ففي تصريح لـ (Gao Zugui) وهو احد اعضاء حزب الشيوعي الحاكم بأن مصالح الصين الجيوسياسية والاقتصادية تجاه الشرق الاوسط تتوسع باستمرار وان هذه المنطقة تتمثل بخصائصها الجغرافية والتي تطل على ثلاث قارات ومواردها الطبيعية منطقة تشابك وصراع بين القوى الدولية المتنافسة والتي تسعى إلى بسط نفوذها السياسي والاقتصادي على مستوى النظام العالمي. ويأتي تطور العلاقات الصينية مع بلدان المنطقة وبالتحديد مع بلدان الخليج العربي مع انسحاب الولايات المتحدة من افغانستان واتجاه إدارة "جو بايدن" إلى مراجعة الصفقات المبرمة مع بلدان المنطقة في عهد الرئيس السابق "ترامب" خاصة فيما يتعلق بقضايا

التسليح وحماية أمن الخليج. وتعد الصين حالياً الشريك التجاري الرئيسي لغالبية دول المنطقة، وتبني الصينيون معادلة (1+2+3) في قضية تعاونهم مع بلدان المنطقة العربية إذ تركز هذه المعادلة التعاون في مجال الطاقة إضافة إلى انشاء المناطق الصناعية وزيادة الاستثمارات كذلك التعاون في مجال الطاقة النووية والطاقة النظيفة وتكنولوجيا الفضاء. والجدول (3) يوضح إجمالي حجم الصادرات والاستيرادات الصينية مع بلدان الشرق الاوسط.

تدرك الصين ان التدخل في منطقة الشرق الاوسط يستلزم بالضرورة التعاون والمنافسة مع الولايات المتحدة وذلك لأنها تمثل القوة المهيمنة في المنطقة، إذ تعول الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين ممر أمن لناقلات النفط التي تصل أليها من منطقة الخليج العربي وكذلك تعمل على ادامة علاقاتها بالكيان الصهيوني من خلال عقد الاتفاقيات التجارية وقضايا توريد الاسلحة، بالمقابل نجد انها تدعم القضية الفلسطينية وتعدد شراكات استراتيجية مع كثير من البلدان العربية، كما تحتفظ بعلاقات قوية مع ايران على مستويين السياسي والاقتصادي على الرغم من الموقف المعارض لأمريكا لذلك. وعلى ضوء ذلك فأن استراتيجية الصين الشرق الاوسطية هو محاولة برغماتية لفصل العلاقات الاقتصادية عن النزاعات والاحداث السياسية لذا كان نشاطها اقتصادي بشكل حصري تقريباً.

الجدول (3)

إجمالي حجم التبادل التجاري الصيني مع بلدان الشرق الاوسط

السنة	الصادرات الصينية	الاستيرادات الصينية
2006	3,145	2,481
2008	4,132	2,707
2010	4,197	3,856
2012	6,203	6,295
2014	8,561	5,480
2016	9,487	5,011
2018	10,468	5,449

Source: International Monetary Fund.

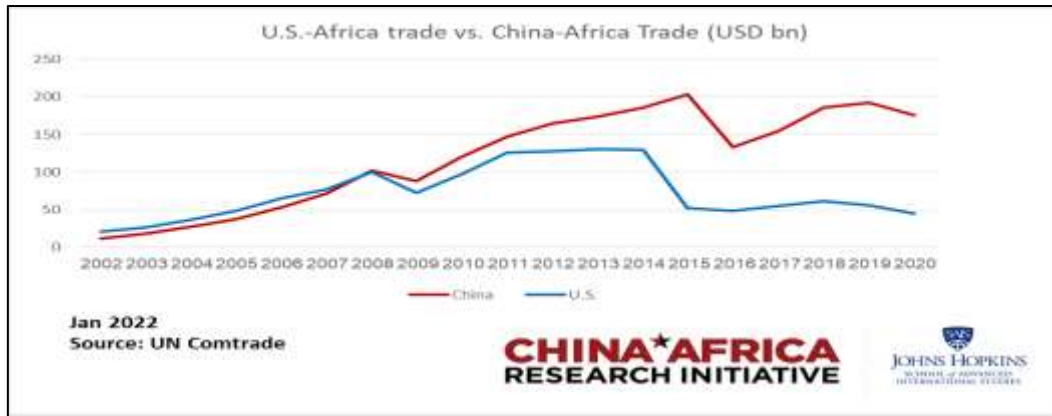
رابعاً: العلاقات الاقتصادية الصينية - الافريقية

اكتسبت العلاقات الصينية – الافريقية زخماً كبيراً خلال العقدين الماضيين وقدمت الصين نفسها كشريك دبلوماسي وتجاري خارج هيكل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وكان هناك جدل بين الصينيون حول ما إذا كانت الدوافع السياسية ام المصالح الاقتصادية يجب ان تمثل الأولوية في علاقتها مع القارة الافريقية، وعلى الرغم من ان الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع 50 من أصل 54 دولة أفريقية، فقد اعطت الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على السياسية أو بمعنى اخر جعلت الدبلوماسية السياسية في خدمة وتوطيد العلاقات الاقتصادية، إذ رأت الصين أن تتسم تلك العلاقة بالتقدم والثبات وطول الأمد والموضوعية بما يؤهلها لتتماشي مع سمات القرن الحادي والعشرين إذ تنظر الصين إلى افريقيا بأنها مصدراً من مصادر استدامة مواد الطاقة والموارد الأولية الأخرى التي تحتاجها لتعزيز النمو

الاقتصادي وتشكل افريقيا سوقاً استهلاكية واسعة لتصريف المنتجات الصينية، من هذه المعطيات دفعت الصين إلى تعزيز علاقتها الاقتصادية مع افريقيا وتعزيزت تلك العلاقات بعد عقد منتدى التعاون الصيني الافريقي (FOCAC) الأول عام 2000 (Morgan, 2018)، والذي اصبح اطاراً استشارياً وتنسيقياً في العلاقات الثنائية وخلال القمة الثالثة للمنتدى عام 2006 قدمت الصين عدداً من الالتزامات للقارة من بينها تقديم (5) مليار دولار كحزمة مساعدات في مجال تنمية المشاريع وكذلك التزام بإنشاء ثلاث إلى خمس مناطق اقتصادية خاصة (*Special Economic Zones*) في إفريقيا، واصبحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة الافريقية في عام 2009 متجاوزة بذلك المنافسين الرئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والتي ظلتا الشريك الأول لأفريقيا لحقبة طويلة من الزمن. فخلال المدة (2014-2018) استثمرت الصين (72) مليار دولار في إفريقيا، تلتها فرنسا (34.17 مليار دولار) والولايات المتحدة (30.85 مليار دولار).

الشكل (2)

حجم التبادل التجاري الصيني الأمريكي مع القارة الافريقية



أثارت الوتيرة السريعة لنمو العلاقات الاقتصادية الصينية - الأفريقية الكثير من النقاش في الأوساط السياسية والمراكز العلمية في أوروبا والولايات المتحدة إذ طرحت ثلاثة مسارات فكرية متناقضة لدور بكين في افريقيا الأول دور الصين باعتبارها "**شريكاً في التنمية**" تعد التنمية من أكثر القضايا تعقيداً التي تواجهها القارة الافريقية ومن اجل تحقيق تلك التنمية تحتاج القارة إلى ثورة في تطوير البنية التحتية وتحسين البيئة الاستثمارية واجتذاب المعرفة التكنولوجية وتشكل تلك المعوقات عنق الزجاجة التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية في تلك القارة، من هذه المعطيات قدمت الصين نفسها شريكاً تنموياً من خلال تعزيز استثماراتها الخارجية في بناء وتطوير مشاريع البنية التحتية، وفي هذا الصدد قدمت الصين قروضاً بنحو (153) مليار دولار أمريكي للعديد من الحكومات الافريقية خلال المدة (2000-2019) وتم توجيه ما لا يقل عن (80%) من هذه القروض نحو تمويل مشاريع البنية التحتية مثل النقل والطاقة والاتصالات والمياه، والدور الثاني ك"**منافس اقتصادي**" بعد ان قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد عدة اتفاقيات وشراكات مع بلدان القارة الافريقية منها قانون (اغوا) واتفاقية التجارة والاستثمار (تيفا) ذلك في عام 2000، قامت الصين بإنشاء منتدى التعاون الاقتصادي الصيني الافريقي (FOCAC)، من جهة اخرى يُنظر إلى تدفق العمالة والمنتجات الصينية على أنه تهديد خطير للصناعة المحلية الافريقية والطبقة العاملة، والدور الثالث ك"**مستعمر**" فخلال جولة قام بها الرئيس الصيني (جيتتاو) عام 2001 استمرت 11 يوم زار بها العديد من البلدان الإفريقية تعهد بتقديم قروض بقيمة (3) مليارات دولار بدون فوائد وأشار ان تلك المساعدات جاءت بدون قيود سياسية مرتبطة بذلك، إلا انه عند النظر إلى مناطق الدعم المالي نجد ان

الصينيين لم يفوتوا أي فرصة في ربط سخائهم المالي بالوصول إلى الموارد النفطية والمعدنية القيمة في إفريقيا وهو نهج وصفه البعض بأنه إعادة استعمار لأفريقيا (Fiala, 2018)، والشاهد على ذلك تشير البيانات الصينية نفسها إلى أنه خلال المدة (2000-2019) نحو (26%) من القروض الصينية تستحوذ عليها انغولا وهو بلد نفطي ومعظم تلك القروض يتم توجيهها نحو القطاع النفطي، بالمقابل تستحوذ البلدان الأفريقية الأخرى حوالي (8%) من القروض الصينية (Acker, 2020).

إن استراتيجية الصين المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وعدم فرض أي شروط سياسية على الدول المقترضة تجعل التعامل مع الصين أمراً جذاباً إذ لا يربط الصينيون مساعدتهم بقضايا حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو القضاء على الفساد وما إلى ذلك، وهو ما اثار حفيظة المؤسسات والمنظمات الغربية فبالنسبة لصندوق النقد الدولي فقد اوضحت ان سياسات بكين الاقتراضية يمكن ان تشكل خطراً من خلال اطلاق موجة جديدة من الديون سميت (بفخ الديون الصينية) إذ كثرت الشواهد التي خسرت فيها بلدان أصول استراتيجية في بلدانها منها (كينيا) التي اضطرت لرهن أكبر مرفأ لديها وهو ميناء "مومباسا" للحكومة الصينية وذلك لتعثرها في سداد القروض والمتركمة والتي باغت نحو (5.5) مليار دولار (الرشيد 2019).

ساهم حالة عدم وجود ذاكرة استعمارية في التقارب الصيني الإفريقي والترحيب بها كشريك استراتيجي فلدى الصين مصالح استراتيجية في إفريقيا تتمثل في استدامة المواد الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى كما تشكل الصين سوقاً واعدة للمنتجات الصينية إذ يقدر سكان القارة بنحو مليار نسمة، بالمقابل تحتاج إفريقيا إلى الاستثمارات الصينية في مجال بناء وتطوير البنى التحتية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ومحاولة تحقيق انتقاله من امة تعاني من مشاكل اقتصادية متجذرة كالفقر والبطالة إلى مركز استقطاب تجاري وصناعي عالميين، وهذا خلاف علاقاتهم مع شركائهم الغربيين الذين يرون بأنهم يتعاملون معهم كفقراء لا كشركاء، إذ تقدم الصين نفسها كدولة نامية تختلف في اهدافها وتوجهاتها مع منافسيها الاوربيين والأمريكان.

الاستنتاجات

- ان المصالح التجارية الصينية - الأمريكية تتباين بين التعارض السياسي والتنافس الاقتصادي فالأول يطغو على فكر القيادة الأمريكية بينما ينشغل تفكير القيادة الصينية بالقضايا السياسية ذات الدوافع الاقتصادية.
- ان دعوة الصين وتبنيها لنظام العولمة شكل تحول في الفلسفة الاقتصادية من خلال الانتقال من رأسمالية تنظمها قواعد السوق إلى رأسمالية تنظمها قوانين الدولة.
- شكل صعود الصين الاقتصادي ظاهرة محورية ذلك لأن حجم وأبعاد وانعكاسات هذه الظاهرة تشكل تحدياً كبيراً ليس اقتصادياً صرفاً بل تحدياً استراتيجياً للبلدان الرأسمالية في طريقها للحفاظ على نظام العولمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وتشير الدلالات إلى أنه من المحتمل ان تضطر الولايات المتحدة بأن تشارك ريادةها الاقتصادية العالمية مع الصين.

- في محاولة لإبعاد نفسها عن الاستراتيجية الغربية التقليدية المتمثلة في الانحياز السياسي أو الاستعمار العسكري، تطرح الصين نفسها كشريك محايد وغير متحيز في تعاملاتها مع البلدان النامية وهو ما شكل عامل جذب لها.

التوصيات

- قدمت الصين نموذج للتنمية الاقتصادية يمكن للبلدان النامية التي تعاني من ان تقتدي به رغم المشاكل والمعوقات الجمة التي كانت تعانيها الصين.

- على الرغم من ان الصين تستطيع النهوض بقطاع البنية التحتية والقطاعات الانتاجية الأخرى للبلدان النامية، لما تمتلك من موارد بشرية منخفضة الكلفة والموارد مالية فائضة فأن الحذر واجب في إبرام عقود الشراكات والاتفاقيات وذلك لأن التعثر في سداد القروض يمكن ان تخسر فيها البلدان الأصول والموارد الاستراتيجية.

- ان التنافس الصيني - الأمريكي القائم في الساحة التجارية الدولية يمكن ان يستغل من قبل البلدان النامية خاصة البلدان التي تمتلك ثروات طبيعية من خلال الحصول على عقد شراكات وإبرام اتفاقيات مثل ما حدث مع التقارب الصيني-الايرواني أو الأمريكي - التايواني.

أولاً: المصادر العربية:

- فولفجانج هيرن, التحدي الصيني, ترجمة, محمد رمضان حسين, كتاب العربية, الرياض, 2011.
- محمد الصالح جمال, الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد الحرب الباردة, المركز الديمقراطي العربي, برلين, 2020.
- نوري عبد الرسول الخاقاني, عبد الوهاب محمد جواد الموسوي, الصين بين المركزية السياسية واللامركزية الاقتصادية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 7 العدد 30, 2014.
- فينغ, بين جيانن, التحولات المالية في الصين, ترجمة, اية محمد الغازي, دار صفصافه للنشر, الجيزة, 2018.
- ريكاردز, جايمس, حروب العملات افتعال الازمة العالمية الجديدة, ترجمة, انطوان باسيل, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, 2015.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

- Alexander Korolev**, How Closely Aligned Are China and Russia? Measuring Strategic Cooperation in IR, Lecturer in Politics and International Relations, <https://link.springer.com>
- Arthur R. Kroeber**, **China's Economic what Everyone needs to Know**, Publisher: Oxford University Press, 2018 .
- Ching Kwan Lee, **The Specter of Global China Politics, Labor, and Foreign Investment in Africa**, © 2017 by The University of Chicago.
- Daniel H. Rosen** the age of slow growth in china, 2022 COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, INC. ALL RIGHTS RESERVED
- Das . Sonali, **China's Evolving Exchange Rate Regime**, International Monetary Fund , Working Paper , March 2019.
- Getao Guo , **Estimating the Marshall-Lerner condition of China** , Journal of Economics and International Finance , Vol. 12(2), pp. 48-56, April-June 2020.
- Kevin Acker , **Deborah Brautigam , Twenty Years of Data on China's Africa Lending**, saiscari.org.
- Lukas Fiala, **FOCAC at 21: Future Trajectories of China-Africa Relations**, www.researchgate.net.
- Maurice Catin, other , **Openness, industrialization and geographic concentration of activities in China**, World Bank Policy Research Working Paper 3706, September 2005.
- Navarro, Peter **The Coming China Wars**, Pearson Education, Inc, United States of America, 2007.
- Pippa Morgan , **Can China's Economic Statecraft Win Soft Power in Africa? Unpacking Trade, Investment and Aid**, Journal of Chinese Political Science.

Rhys Jenkins **How China is Reshaping the Global Economy**, Oxford University Press, 2019.

Serkan Tastan, Halil Ozekicioglu, **Development of European Union and China Bilateral Trade After The 2008 Financial Crisis: A Cluster Analysis**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 4, No. 2, 2014.

Sonali Das , **China's Evolving Exchange Rate Regime**, IMF Working Papers, March 2019.

Stephen Kirchner, **CHINA'S WTO ACCESSION AND US ECONOMIC ENGAGEMENT 20 YEARS ON**,
United States Studies Centre ,2021.

Tolulope Anthony Adekola, **US–China trade war and the WTO dispute settlement mechanism**, Journal of International Trade Law and Policy, 2019.

W. Raphael Lam, Xiaoguang Liu, and Alfred Schipke **China's Labor Market in the "New Normal"** International Monetary Fund Working Paper, 2015.

Xiong Hou , **China-EU Relations in the Context of Global Financial Governance**, Singapore Pte Ltd. .2017.